الاثار الإقتصاديه للنزاعات المسلحه

بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي السادس عشر

لكليه الحقوق جامعه بنها

بعنـــــــــــوان

الجوانب القانونيه والاقتصاديه للنزاعات المسلحه

المحور الاقتصادي

إعـــــــــــــــداد

محمد عبدالغفار عبدالله عماره

مدرس مساعد بقسم الاقتصاد والماليه العامه

كليه الحقوق جامعه بنها

المقدمة:

مرت على البشرية الكثير من الحروب والصراعات التي طال دمارها الانسان والمكان ولا يزال الحال يتكرر في مشهد الحرب والنزاعات المسلحة خاصة منها التي تشهدها المنطقة العربية في مناطق القتال والنزاع في الصومال وفلسطين وغيرها من الدول التي لم يهدأ لها بال من جراء الحروب والصراعات.

وتعتبر النزاعات المسلحة من اهم العوائق التي تقف في وجه السياسات الاقتصادية وبالتالي ينعكس ذلك سلباً على إقتصاد الدولة بشكل عام، وقد يصاحبه إنعدام الدعم المالي والقروض من الخارج نتيجة المخاطر المصاحبة لأوضاع عدم الاستقرار السياسي، كما يؤدي ذلك الي ضعف أو انعدام المبادلات التجارية [١].

ويتوقف حجم الخسائر الاقتصادية على مدّة الحرب وشدّتها، فشدة النزاع لا تؤثر على التكاليف المباشرة فحسب، وفي عدادها الإنفاق العسكري وكلفة الأضرار، بل تؤثر أيضاً على التكاليف غير المباشرة، الناجمة عن الخسائر في التجارة والاستثمار والخسائر الطويلة الأجل في رأس المال البشري.

كما تؤثر على اقتصاد الدول، حيث أن الاستثمارات ورؤوس الأموال المحلية والأجنبية لا تستطيع أن تقوم وإن كانت قائمة لا تستطيع أن تستمر في منطقة تشهد صراع مسلح، فضلاً عن أنها تكون مرتبطة بحياة الناس، فحينما تبدأ الناس بالهجرة أو تصبح بدون أعمال أو دخل بسبب النزاعات، فإن ذلك سيؤدي الي إنخفاض أو توقف الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي تراجع أو وقف الطلب على المنتجات والذي سيؤدي بدوره الي قلة الايرادات وربما الوصول الي إغلاق النشاط التجاري [٢].

وأشارت الدراسات إلى الآثار السلبية الكبيرة الناجمة عن النزاعات المسلحة والمتمثلة في تدهور رأس المال البشري والمادي، واضطرابات عمليات الإنتاج، وتناولت تأثير النزاعات المسلحة على محركات النمو الاقتصادي وتتمثل في أضرار تلحق بالبنية التحتية، وانخفاض عدد السكان العاملين ومشكلة التضخم، ونقص الغذاء وارتفاع حجم الديون وتعطيل النشاط الاقتصادي [٣].

ثانياً: إشكاليه البحث:

عانت المجتمعات ومازالت تعاني من تأثير النزاعات المسلحة التي ثبت في واقع الحال أنها لا تخلف ورائها إلا الدمار والخسائر في الأرواح والأموال والممتلكات العامة والخاصة فعلى الرغم من التطور التكنولوجي في

---

(١) Clifford F. Thies and Christopher F. Baum: The Effect of War on Economic Growth: CATO JOURNAL 2020

(٢) د. علي بن سالم البادي – النزاعات المسلحة وأثرها على أعمال التجارة والاستثمار للدول – مجله افاق للعلوم العدد السابع عشر - سبتمبر ٢٠١٩ – المجلد ٥ ص ٣٩.

(٣) آثار الحروب على الاقتصادات العالمية – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مجلس الوزراء المصري نوفمبر ٢٠٢٣.

الاسلحة القتالية الحديثة التي أصبحت يتم توجيهها عن بعد وبدقة نحو أهدافها، وعلى الرغم من نص البروتوكولات والمعاهدات والاتفاقيات الدولية وقواعد القانون الدولي الانساني، على ضرورة حماية المدنيين من النزاعات المسلحة، إلا أن العالم لا يزال يشهد خسائر كبيرة في الارواح والممتلكات كنتيجة للحروب والنزاعات المسلحة، بدءاً من الحرب العالمية الاولى في عام ١٩١٤ والي يومنا هذا الذي لا تزال فيه الحروب والصراعات المسلحة تتزايد خاصة في بعض الدول العربية مثل فلسطين والصومال ومما تقدم سنقوم بتسليط الضوء على الاثار الاقتصادية التي تخلفها النزاعات المسلحة والحروب وكيف يمكن النهوض باقتصاد الدولة في مرحله ما بعد الحرب.

ثالثاً: أهداف البحث:

يهدف الباحث من خلال هذا البحث الي الوقوف على أثر النزاعات المسلحة على السياسات الاقتصادية وما ينتجه ذلك من آثار على اقتصاد الدولة، وحجم الخسائر في أرواح وأموال وممتلكات ضحايا هذه النزاعات، وما يؤديه ذلك من غياب للثقة في قطاع الاعمال والاستثمار والذي بدوره يؤدي الي ضعف إقتصاد الدولة وضعف الروابط التجارية والصناعية في الدول التي تطالها النزاعات المسلحة وبناء على ما تقدم نحاول من خلال هذا البحث أن نصل إلى توضيح لكل من الاثار الاقتصادية التي تخلفها النزاعات المسلحة والحروب ، كيف يمكن النهوض باقتصاد الدولة في مرحلة ما بعد الحرب وماهي المخاطر الاقتصادية المصاحبة لعدم الاستقرار السياسي.

رابعاً: خطه البحث:

المبحث الأول: الاثار الاقتصادية التي تخلفها النزاعات المسلحة والحروب.

المطلب الأول: مفهوم النزاعات المسلحة وأثرها على المجتمعات المدنية.

المطلب الثاني: أثر النزاعات المسلحة على اقتصاد الدول.

المبحث الثاني: دور السياسات الاقتصادية في إعادة بناء اقتصاد الدولة بعد النزاع المسلح.

المطلب الأول: سياسات إعادة الاعمار في فتره ما بعد النزاعات المسلحه.

المطلب الثاني: معوقات إعادة الإعمار.

المبحث الأول

الاثار الاقتصادية التي تخلفها النزاعات المسلحة والحروب

تمهيد وتقسيم:

إن الحروب والنزاعات المسلحة لها آثارها الخطيرة من الناحية الاقتصادية على الدول، حيث تؤدي إلى توقف وضعف حركة التنمية بسبب هروب الاستثمارات الداخلية ومنع تدفق الاستثمارات الأجنبية نظرا لإمكانيه تدمير المنشآت الاقتصادية والبنى الأساسية اللازمة لتطوير العمليات الاقتصادية كما ان اغلب الموارد تصرف على الجانب العسكري.

كما تؤثر النزاعات المسلحة على اقتصاد البلاد بل وتجبره على التوقف، وتعرض إجمالي الناتج المحلي للانكماش، ويتم تقليص الأنشطة التجارية وعدد الشركات العاملة، وانخفاض انتاج النفط والغاز بصفة عامة، وتفاقم الاوضاع الاقتصادية مع انهيار العملة وتوقف البنك المركزي عن صرف رواتب موظفي القطاع الحكومي وكذلك تدمير البنية التحتية ورفع تكلفة الانتاج وإعاقة الاستثمار.

علاوة على ما سبق فإن تلف البنية التحتية لوسائل النقل واغلاق الطرقات الرئيسية بين المحافظات، والموانئ والمطارات امام حركة النقل يؤدي الى رفع تكلفة السلع التجارية بشكل باهظ، فضلا عن تأخير وصول المساعدات الغذائية الضرورية.

وسوف نقوم ببيان أثر النزاعات والحروب على كلاً من اقتصاد الدولة والمجتمع المدني من خلال المطالب التالية:

أولاً: مفهوم النزاعات المسلحة وأثرها على المجتمعات المدنية.

ثانياً: أثر النزاعات المسلحة على اقتصاد الدول.

المطلب الأول

مفهوم النزاعات المسلحة وأثرها على المجتمعات المدنية

اولاً: مفهوم النزاعات المسلحة [١]:

اختلف الفقهاء على وضع مفهوم موحد للنزاعات المسلحة لكنه تم الاتفاق على أن النزاعات المسلحة هي صراع مسلح يقوم بين دولتين أو أكثر ويسمى نزاعا دولياً، أو بين القوة العسكرية للدولة وجماعات أو ميليشيات مسلحة ويسمى نزاعاً داخلياً.

او بين جماعتين في ذات الاقليم ويسمى نزاعاً مدنياً أو أهلياً، وفي كل تلك الأنواع من النزاعات يتم إستخدام العنف المفرط عبر القوات والجماعات المسلحة. حيث نجد في كل الظروف أن هذه النزاعات تكون بين طرفين أو أكثر سواء كان النزاع دولياً أو محلياً، إذ يلجأ كل طرف من أطراف النزاع الي إستخدام السلاح والقوة التي من خلالها يسعي الي الوصول الي الغلبة والنصر مهما كلف ذلك.

وعليه عندما نتحدث عن مفهوم النزاعات المسلحة، نجد من الضروري أن نفرق بين النزاع المسلح الدولي والنزاع المسلح غير الدولي:

النزاع المسلح الدولي:

هو النزاع الذي يتم من خلال اللجوء الي العنف والقوة المفرطة بين دولتين أو أكثر، ويتم ذلك عبر إعلان مسبق يتمثل في التحذير أو التهديد أو الضغط، أو بدون إعلان مسبق، ويكون أحياناً تحت شعارات وأعذار غير مشروعة أو غير حقيقية.

النزاع المسلح غير الدولي:

هو النزاع الذي يتم داخل الدولة الواحدة، ويسمى بالنزاع المسلح الداخلي، أو الحرب الأهلية، حيث يتم. هذا النزاع بين القوات المسلحة الشرعية للدولة وبين جماعات أو أحزاب أو قبائل، وتستخدم في هذا النزاع مختلف أنواع الأسلحة دون النظر أحياناً الي حجم الخسائر التي قد يخلفها هذا الصراع بين أبناء الدولة الواحدة، حيث أن المهم في الأمر هو كيف يتحقق النصر أو السيطرة مهما كان الثمن في ذلك. كما ذهب الفقه الدولي الي

---

(١) د. علي بن سالم البادي – النزاعات المسلحة وأثرها على أعمال التجارة والاستثمار للدول – مجله افاق للعلوم العدد السابع عشر - سبتمبر ٢٠١٩ – مرجع سابق- المجلد ٥ ص ٤١.

القول في مفهوم النزاعات المسلحة إن النزاعات المسلحة هي تدخل القوة المسلحة لدولة ضد دولة اخرى بغض النظر إن كان هذا التدخل المسلح مشروعاً أو غير مشروع[١].

فيما يرى البعض أن مصطلح النزاع المسلح يعتبر أكثر شمولا من مصطلح الحرب وفقاً لما أشارت إليه دراسة بعنوان التمييز بين النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية [٢]، حيث أن هناك حالات لا يستغرقها مصطلح الحرب مثل التي تكون فيها الدولة طرفاً من طرفي النزاع وعدم إتصاف الطرف الاخر بوصف الدولة رغم إتصافه بوصف المنظمة الدولية[٣].

ثانياً: أثر النزاعات المسلحة على المجتمعات المدنية:

إن أول ما يتأثر بالنزاعات المسلحة بنوعيها المحلي والدولي هي المجتمعات المدنية، ومع كل الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لحماية المدنيين الذين وجدوا أنفسهم ضحايا لنزاع أو حرب لم يكونوا أطراف فيها إلا أن واقع الحال يشير إلى إستمرار تأثير تلك النزاعات على المدنيين والي توسع حجم المعاناة التي يواجهها هؤلاء الأشخاص[٤].

فمنذ الحرب العالمية الأولى التي إندلعت في عام ١٩١٤ وأستمرت لنحو ٤ سنوات والحرب العالميه الثانيه التي إنلعت في عام ١٩٣٩ وأنتهت في عام ١٩٤٥ وكلاهما خلفت ملايين الضحايا من البشر والخسائر المادية والاقتصادية الكبيرة، وما شهده العالم منذ تلك الفترة والي وقتنا الحاضر من تطور وتعدد في أسباب وأساليب النزاع المسلح الذي بدأ بالبندقية ووصل الي الأسلحة البيولوجية والكيماوية والنووية والاسلحة الذكية والصواريخ والطائرات ذات التوجيه والتحكم ، بعد فإن المجتمعات عن المدنية دوماً ما تكون هي الخاسر الأكبر في النزاعات المسلحة التي لم تكن طرفها الثالث، وقد أدى ذلك إلى المطالبة بوضع قواعد جديدة تضمن الحماية الكافية لضحايا النزاعات المسلحة ولا سيما المدنيين[٥].

---

(١) د. سعيد سالم جويلي، المدخل لدراسة القانون الدولي الانساني، دار النهضة العربية، القاهره،٢٠٠٢ ص ٢٧٤.
(٢) بن عيسى زايد، التمييز بين النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية رسالة دكتوراه في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة محمد خضير بسكره، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق ،٢٠١٧ ص ٦.
(٣) د. محمد سامي عبد الحميد، أصول القانون الدولي العام، الجزء الرابع، المنازعات الدولية، المجلد الاول، قانون الحرب، الاسكندرية، الطبعة الاولي ٢٠٠٣ ص ٢٥.
(٤) د. علي بن سالم البادي – النزاعات المسلحة وأثرها على أعمال التجارة والاستثمار للدول – مرجع سابق - مجله افاق للعلوم العدد السابع عشر - سبتمبر ٢٠١٩ - المجلد ٥ ص ٤١.
(٥) د. زكريا عزمي، من نظرية الحرب الي نظريه النزاع المسلح، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٧٨ ص ١٢٠راجع في ذلك د خالد مصطفى فهمي، القانون الدولي الانساني، ص ١٧٢.

وقد نصت اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين في وقت الحرب لعام ١٩٤٩ مادتها الرابعة حول مفهوم الأشخاص المدنيين بأنهم" الأشخاص الذين تحميهم الإتفاقية هم أولئك الذين يجدون أنفسهم في لحظة ما وبأية شكل كان في حال قيام نزاع أو احتلال تحت سلطة طرف في النزاع ليسوا من رعاياه أو دولة إحتلال ليسوا من رعاياها، ولا تحمي الاتفاقية رعايا الدولة غير المرتبطة بها "[١].

كما يعرف الأشخاص المدنيون بأنهم أولئك الأشخاص الذين لا يشاركون في أي أعمال عدائية ويواجهون أخطاراً تنجم عن العمليات العسكرية بين أطراف النزاع، ولا توجد أي علاقة بينهم وبين الأعمال العدائية الجارية، فلا يشاركون في نشاط المقاتلين ولا يقومون بحماية مناطق أو نقاط ضد العمليات العسكرية [٢].

وقد جاء القانون الدولي الإنساني في مسعى للحد من الآثار التي تخلفها النزاعات المسلحة والي حماية ومساعدة جميع ضحايا هذه النزاعات، حيث أنه ينطبق على الأطراف المتحاربة بغض النظر عن أسباب النزاع ومدى عدالة الأسباب التي أدت الي قيام النزاع.

حيث يعرف القانون الدولي الانساني على أنه مجموعة من الأعراف التي توفر الحماية لفئات معينة من الافراد أو الممتلكات، وتحرم أي هجمات قد يتعرضوا لها أثناء الصراعات المسلحة، سواء كانت هذه الصراعات تتمتع بالصفة الدولية أو غير الدولية [٣].

كما يعرف بأنه مجمل القواعد القانونية التي تكون الدولة ملزمة باحترامها والتي تستهدف توفير الحماية لضحايا النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية [٤].

وعلى الرغم من أن القانون الدولي الانساني يهدف الي حماية ضحايا النزاعات المسلحة من المدنيين غير المقاتلين أو المقاتلين الذين يلتزمون بقوانين وأعراف الحرب من الأسرى والجرحى والمرضى وكذلك أفراد الوحدات الطبية الذين يقومون برعايتهم، إضافة الي رجال الدين والصحفيين وغيرهم [٥].

إلا أنه لا يزال هناك تأثير سلبي مباشر على الحياة المدنية في الدوله محل النزاع، وسواء كان هذا النزاع دولياً او محلياً، حيث بمجرد إندلاع النزاع يبدأ المدنيون من السكان بالهجرة القسرية الي إقليم او بلد يجدون

---

(١) د. عبد الغني محمود، القانون الدولي الانساني، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩١ ص ٢٦.
(٢) د. عبد الناصر ابو زيد، حقوق الانسان في السلم والحرب، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠٠٣، ص ١٥٦.
(٣) د. خالد مصطفي فهمي، القانون الدولي الإنساني (الأسس والمفاهيم وحماية الضحايا) دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ٢٠١١ ص ١٢.
(٤) ماريا تيريزا دوتلي التدابير الوطنية اللازمة للبدء في تنفيذ القانون الدولي الانساني، دراسات في القانون الدولي الانساني، دار المستقبل العربي واللجنة الدولية للصليب الاحمر، ٢٠٠٠، ص٥٣٤ (إقتباساً من كتاب القانون الدولي الانساني للدكتور خالد مصطفى فهمي)
(٥) د. خالد مصطفي فهمي، القانون الدولي الإنساني (الأسس والمفاهيم وحماية الضحايا) دار الفكر الجامعي، مرجع سابق الإسكندرية ٢٠١١ ص ١٥٦.

فيه الامان تاركين ورائهم جزءاً كبيراً من حياتهم لعل أهمها يتمثل في منازلهم وتراثهم وثرواتهم الحيوانية والزراعية إضافة الي أعمالهم التجارية، فيتبدل لديهم الحال من حياة منتظمة وآمنة ومستقرة الي حياة تواجه مستقبل غامض، وتزيد هذه المعاناة لضحايا النزاعات المسلحة من المدنيين إذا ما كانت هذه الهجرة الي خارج دولتهم.

ولا يخفي على أحد حال وحياة اللاجئين الفارين من جحيم الحرب والصراعات الي جحيم التشرد والتشتت والمجاعة والفقر فمهما كانت الرعاية التي يحصلون عليها من الدولة المضيفة التي يلجأون إليها في إطار الواجب الانساني والقانون الدولي وقواعد الدين والاخلاق والمجاملات.

إلا انهم لن يصلوا الي نصف حال حياتهم التي كانت قبل الفرار من جحيم الحرب، وبالنسبه لأولئك الذين قرروا البقاء في دولتهم بإقليم بعيد عن الصراعات المسلحة وهو ما يعرف بالهجرة الداخلية، فمن المؤكد أيضا أنهم يتعرضون الي خسائر مادية كبيرة، فالي جانب الهجرة غير المرغوبة فإن قلوبهم تبقى وجلة على أرضهم وممتلكاتهم التي يرونها تحترق بنار الصراع.

وعلي الرغم من التقدم التكنولوجي وظهور أجهزة تحديد الأهداف بدقة عن بعد وتوجيه الأسلحة نحو أهداف محددة، فإنه أصبح من السهل تجنب ضرب المواقع التي يجب أن تكون خارج أهداف النزاع المسلح أو الحرب، وعليه بات من السهل الإبتعاد عن إستهداف المشاريع الاقتصادية والمصانع الحيوية التي تكون لا دخل لها في الصراع لا من بعيد ولا من قريب، ومع ذلك نجد أحياناً أنه يتم إستهداف بعض المشاريع الاستثمارية عمداً تحت ذريعة إيواء مقاتلين، وهو ما يؤدي في كل الأحوال الي خسائر إقتصادية كبيرة [١].

فعلي سبيل المثال: بلغ مجموع القتلى في غزة ١٨,٧٨٧ بينهم ٥,١٥٣ امرأة و١٧,٧٢٩ طفلا، و١٣٥ موظفا في الأونروا، وأكثر من ٣٠٠ عامل في مجال الصحة، و٨٩ صحافياً، ما يعنى مقتل ٢٧٢ شخص في المتوسط من سكان غزة يومياً منذ بداية الحرب، ارتفع عدد النازحين داخلياً إلى ١.٩ مليون شخص (حوالي ٨٥ في المائة من السكان بينهم أعداد كبيرة من الأطفال غير المصحوبين بذويهم والأسر المشتتة. وإذا استمرت الأعمال العدائية من المتوقع أن يرتفع عدد النازحين أكثر إثر أوامر الإخلاء الإسرائيلية الصادرة بعد ١ ديسمبر ٢٠٢٣ لمنطقه واسعه شرق خان يونس [٢]

---

(١) د. علي بن سالم البادي – النزاعات المسلحة وأثرها على أعمال التجارة والاستثمار للدول – مرجع سابق - مجله افاق للعلوم العدد السابع عشر - سبتمبر ٢٠١٩ - المجلد ٥ ص ٤٤.

(٢)مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية: الأعمال القتالية في قطاع غزة وإسرائيل | تقرير موجز بالمستجدّات رقم ٧١ متاح على الرابط: https://www.ochaopt.org/ar/content/hostilities-gaza-strip-and-israel-flash-update-71

وتفيد التقارير عن تدمير أو تضرر ما لا يقل عن ٦٠ في المائة من الوحدات السكنية في غزة، بالإضافة إلى ٣٥٢ مرفقًا تعليميًا و٢٠ مرفقًا للمياه والصرف الصحي [١] ولا يزال ١٤ مستشفى فقط من بين ٣٦ يعمل ولكن بشكل جزئي [٢].

وعليه يمكننا القول بأن النزاعات المسلحة التي شهدتها البشرية على اختلاف أسبابها وأنواعها ومواقفها، لم تخلف ورائها إلا الخسائر التي طالت المجتمعات المدنية بشكل مباشر وغير مباشر، ولا نزال أمام مشاهد مؤلمة تحدثها النزاعات المسلحة في الدول التي وجدت نفسها تعيش على صفيح ملتهب تحترق بناره في كل ساعة، كما هو الحال الراهن في دول مثل فلسطين والصومال وغيرها من الدول التي مزقتها الحروب والصراعات المسلحة، ولا يخفي علي أحد أن النزاعات المسلحة تلقي بظلالها على المجتمع المدني لتجعل منه مجتمعاً يعاني الفقر والبطالة والهجرة.

المطلب الثاني

أثر النزاعات المسلحة على اقتصاد الدول

إن الاقتصاد هو أساس البناء والتقدم في أي دولة، وبدونه لا وجود ولا بقاء في عالم متغير بشكل متسارع في ظل ظهور التكنولوجيا والعالم الرقمي الذي أصبح يشكل تقارباً بين الناس في معاملاتهم على إختلاف أجناسهم وبعد المسافات بينهم.

ولكي ينهض الاقتصاد ويبقى فلا بد له من أسس يقف عليها والتي منها أنشطة الاستثمار والتجارة و السياحة، وهذه الاركان لا يمكن أن تتواجد ما لم يتواجد الأمن والاستقرار الذي يعتبر أهم عنصر يبحث عنه رأس المال سواء كان محلياً أو أجنبياً، فرأس المال يعتبر هو العامل الرئيسي للنهضة والتنمية الاقتصادية في كل دولة، إلا

(١)مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية: الأعمال القتالية في قطاع غزة وإسرائيل | تقرير موجز بالمستجدّات رقم ٧٠ متاح على الرابط:
https://www.ochaopt.org/ar/content/hostilities-gaza-strip-and-israel-flash-update-70

(٢) world health organization (WHO) oPt Emergency Situation Update 16: 8 Dec 2023.

أن رأس المال الأجنبي يعد الأهم في منظومة بناء إقتصاد تعتمد عليه الدول في إقامة مشروعات إستثمارية تعمل على تعزيز الانتاج وتعزيز مستوى الدخل القومي ، فضلا عن توفير فرص العمل مما يؤدي الي القضاء أو التقليل من البطالة ، ذلك الي جانب إحداث تنمية إقتصادية وإجتماعية أينما وجد الاستثمار الأجنبي، نظراً لتمركزه في كبرى المشاريع الصناعية خاصة منها التي تعمل على إستغلال وإستثمار الثروات الطبيعية.

إن أقتصادات الدول تقوم على الاستثمار بشقيه المحلي والأجنبي وما يرتبط بذلك من مختلف أنواع الأعمال التجارية والسياحية والصناعية ، وبلا شك فإن كل هذه الأعمال حتى تنمو وتستمر وتتفاعل مع بعضها البعض ومع المستهلك ، فأن أصحابها يريدون أن يكون لها بيئة آمنة ومستقرة ، فكل هذه الأعمال لا تقوم بدون رأس المال، وبالتالي فإن أي مستثمر يبحث عن الهدوء والأمن والاستقرار، وغالباً ما يهرب أصحاب رؤوس الأموال بأموالهم من المناطق التي تقوم فيها الحروب والصراعات المسلحة ، بحثاً عن أماكن أكثر أمناً وإستقراراً لإقامة مشاريعهم الاستثمارية وأعمالهم التجارية[1].

فمثلا نجد أن المصانع والمشاريع الاستثمارية القائمة في بلد معين، بمجرد أن يبدأ النزاع المسلح يبدأ أصحابها بالتفكير والبحث عن بلد آخر لتحويل هذه المشاريع خاصة منها شركات رأس المال الأجنبي، وبذلك تبدأ حركة النشاط الاقتصادي بالتراجع الذي يبدأ تأثيره بشكل مباشر على الاقتصاد المحلي، كما أن هذه المشاريع في حال بقائها سواء كانت تعمل أو مغلقة لحين إنتهاء النزاع المسلح، قد يصلها التدمير أو التخريب ضمن عموم الممتلكات والمرافق العامة والخاصة التي تكون ضمن الخسائر التي يخلفها الصراع.

وفي جانب أخر نجد أن غياب الاستقرار الأمني سيؤدي إلى صرف النظر لدى المستثمرين عن إقامة مشاريع جديدة تكون الدولة في حاجة ماسة لتواجدها من أجل بناء أو تقوية إقتصادها الوطني، عليه يمكننا القول في خلاصة لما سبق ذكره إن النزاعات المسلحة أينما وجدت تؤثر بشكل سلبي على إقتصاد الدولة وتعمل على إضعافه وتفكيكه، بل قد يصل الحال إلى إنهائه وبقاء الدولة على خط الفقر.

فيؤثر النزاع المسلح على الاقتصاد من خلال:

أولا: تؤدي الوفيات وحالات النزوح إلى تآكل رأس المال البشري:

يقلل النزاع المسلح من رأس المال البشري عن طريق نشر الفقر وغالبا ما يزداد الفقر في بلدان الصراع مع انخفاض فرص العمل، حتى خارج المناطق المتأثرة مباشرة بالعنف. وتتدهور أيضا جودة التعليم والخدمات الصحية وتزداد المشكلات كلما طال أمد النزاع. وتعد سوريا مثالا على ذلك فقد قفزت البطالة من ٨.٤% في

([1])د. علي بن سالم البادي – النزاعات المسلحة وأثرها على أعمال التجارة والاستثمار للدول – مرجع سابق - مجله افاق للعلوم العدد السابع عشر - سبتمبر ٢٠١٩ - المجلد ٥ ص ٤٣.

عام ٢٠١٠ إلى أكثر من ٥٠% في عام ٢٠١٣، ووصلت معدلات ترك الدراسة إلى ٥٢%، وانخفضت تقديرات العمر المتوقع من ٧٦ عاما قبل الصراع إلى ٥٦ عاما في عام ٢٠١٤.

كما تشير التقديرات إلى مقتل نصف مليون من المدنيين والمحاربين في منطقه الشرق الاوسط منذ عام ٢٠١١، وبالإضافة إلى ذلك حسب الوضع في نهاية عام ٢٠١٦، كانت منطقه الشرق الاوسط تضم ما يقرب من نصف سكان العالم النازحين قسرا حيث اضطر ١٠ ملايين لاجئ و٢٠ مليون نازح داخليا من المنطقة إلى ترك ديارهم. ويوجد بسوريا وحدها ١٢ مليون شخص نازح وهو أكبر عدد من بين بلدان المنطقة[١].

ثانيا: يعرض رأس المال المادي والبنية التحتية إلى الضرر أو التدمير:

تتعرض المنازل والمباني والطرق والجسور والمدارس والمستشفيات فضلا عن البنية التحتية الخاصة بالمياه والطاقة والصرف الصحي إلى أضرار بالغة وفي بعض المناطق أزيلت كل مظاهر الحياة. وبالإضافة إلى ذلك، تدهورت بشدة البنية التحتية المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية الرئيسية مثل النفط والزراعة والصناعات التحويلية، مع ما لذلك من تداعيات على النمو والمالية العامة وعائدات التصدير واحتياطيات النقد الأجنبي. ففي سوريا، تعرض أكثر من ربع الرصيد من المنازل إلى التدمير أو الضرر منذ بداية الحرب، بينما أدى الضرر الذي تعرضت له البنية التحتية في اليمن إلى تفاقم حالات الجفاف وأسهم في انعدام الأمن الغذائي وانتشار الأمراض بشكل حاد. وتعرض القطاع الزراعي للبلد، الذي كان يوظف أكثر من نصف السكان، إلى صدمة بالغة حيث شهد إنتاج الحبوب انخفاضا نسبته ٣٧% في عام ٢٠١٦ مقارنة بمتوسط السنوات الخمس السابقة[٢].

ثالثا: تعرض التنظيم الاقتصادي والمؤسسات للضرر:

كان تدهور الحوكمة الاقتصادية حادا للغاية في الوقت الذي كانت فيه جودة المؤسسات ضعيفة بالفعل قبل اندلاع العنف، كما كان الحال في العراق وليبيا وسوريا واليمن. وقد أدى هذا الضرر إلى تراجع إمكانية الوصول وارتفاع تكاليف النقل وانقطاعات في سلاسل الإمداد والشبكات. ويمكن أن تصبح المؤسسات عرضة للفساد في محاولة أطراف الصراع السيطرة على النشاط السياسي والاقتصادي. وقد شهدت الكثير من المؤسسات الاقتصادية المؤثرة، كالبنوك المركزية ووزارات المالية وهيئات الضرائب والمحاكم التجارية انخفاضا في فعاليتها لأنها فقدت الاتصال بالمناطق الأكثر بُعدا من البلد.

---

(١) تكلفة الصراع - الصراع في الشرق الأوسط يسفر عن خسائر فادحة في اقتصادات المنطقة - فيل دي إيموس وغايل بيير وبيورن روثر - مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر ٢٠١٧ - المجلد ٥٤ - العدد ٤ ص ٢٠.

(٢) UNOCHA 2017

رابعاً: التأثير على الاستثمارات بالسلب من خلال الآثار الواقعة على الثقة والتماسك الاجتماعي:

فقد أدت الصراعات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى تزايد انعدام الأمن وانخفاض الثقة، وهو ما تجلى في انخفاض الاستثمار الأجنبي والمحلي وتدهور أداء القطاع المالي وزيادة الإنفاق على الأمن وتقلص السياحة والتجارة وضعفت الثقة الاجتماعية أيضا، مما أثر سلبا على المعاملات الاقتصادية.

ولا يقف أثر النزاع المسلح على الدول محل النزاع فقط بل يمتد إلى البلدان المجاورة بل من الممكن ان يصل تأثير هذا النزاع إلي دوله في قاره اخري إذا ما كانت تعتمد على الاستيراد من إحدى هذه الدول، وقد شهدت المنطقة العربية سلسلة من النزاعات لم تقتصر آثارها على البلدان المعنية بشكل مباشر، بل طالت المنطقة ككل، حيث تأثرت البلدان المجاورة بتداعياتها فعلي سبيل المثال [١]:

نجد أن الحرب في غزه تؤثر على مصر: نظراً لموقعها الجغرافي وعلاقاتها مع إسرائيل حيث تستورد مصر الغاز الطبيعي من إسرائيل منذ ٢٠٢٠ بعد تراجع إنتاجها من الغاز الطبيعي. وفي عام ٢٠٢٣ أعلنت عن زيادة الواردات على مدى السنوات الإحدى عشرة المقبلة [٢] ونتيجة لحرب غزة، توقف الإمداد لفترة وجيزة بسبب توقف الإنتاج، ثم استؤنف بكميات مخفضة [٣].

وبينما يعاني الاقتصاد المصري من ضغوط، سببها صدمات عالمية وظروف محلية صعبة فقد تأثرت مصر بشكل كبير بالحرب في أوكرانيا، نظراً لاعتمادها على الواردات الغذائية من أوكرانيا ومن الاتحاد الروسي [٤].

---

(١) التداعيات الاجتماعية والاقتصادية المحتملة لحرب غزة على البلدان العربية المجاورة - الأمم المتحدة - الاسكوا ٢٠٢٣.

(٢) Reuters: Israel will expand gas exports to Egypt, says energy ministry : available at: https://www.reuters.com/business/energy/israel-expands-gas-exports-egypt-energy-minister-says-2023-08-23/

(٣) Reuters: Israeli gas exports to Egypt resume but in small quantities: available at: https://www.reuters.com/business/energy/israeli-gas-exports-egypt-resume-small-quantities-2023-11-02/

(٤) OECD: economic outlook note Egypt: June 2023.

وازداد التضخم إلى مستويات لم يشهدها البلد من قبل وصلت في سبتمبر ٢٠٢٣ إلى ٣٨% و٣٦% في أكتوبر ٢٠٢٣ [١] وفقد سعر الصرف الرسمي للعملة نصف قيمته تقريباً منذ مارس ٢٠٢٢[٢] ونحو ٧٠% في السوق السوداء [٣].

وأدت الحرب في أوكرانيا أيضاً إلى تدفقات كبيرة من رأس المال إلى خارج البلد، بلغت قيمتها ٢٠ مليار دولار بسبب فقدان ثقة المستثمرين [٤].

وتواجه مصر تحديات على حدودها الجنوبية، مع دخول أكثر من ١٩٠ ألف لاجئ مسجل إلى البلد منذ أبريل ٢٠٢٣، هرباً حرب السودان [٥].

وبعد موافقه صندوق النقد الدولي على تخصيص ٣ مليارات دولار لمصر بموجب تسهيل الصندوق في ديسمبر ٢٠٢٢، بدت بعض المؤشرات الأولية على إمكانية زيادة القرض بسبب التحديات الاقتصادية الناجمة عن حرب غزة [٦]. وقبل النزاع مباشرة خفضت وكالة موديز التصنيف الائتماني لمصر إلى وضع غير مرغوب فيه ما يعكس الصعوبات الاقتصادية المستمرة وعبء الديون الثقيل الذي يصل إلى نحو ١٦٠ مليار دولار.

كما أثرت الحرب في غزه على الأردن: وذلك لان إســـرائيل مزود رئيسي للغاز الطبيعي إلى الأردن، بعد توقيع صفقة بقيمة ١٥ مليار دولار في عام ٢٠١٤[٧] وتشير التقارير إلى توقف هذا المشروع بعد بدء حرب غزة [٨].

---

(١) focus-economics: Egypt Inflation October 2023: 12 November 2023.

(٢) Reuters: Egypt's inflation quickens to record 38% in September: 10 October, 2023.

(٣) Doaa A. Moneim: US dollar rate hits all-time high in parallel market in Egypt exceeding EGP 50/1 USD: available at: https://english.ahram.org.eg/News/512338.aspx

Bloomberg: Egypt Pound Pares Black Market Losses as Credit Card Rules Ease: available at: https://www.bloomberg.com/news/articles/2023-10-26/egypt-pound-pares-black-market-losses-as-credit-card-rules-ease

(٤) OECD: economic outlook note Egypt: June 2023.

(٥) UNHCR: Egypt، 15 December 2023: New Population Movement from Sudan

(٦) Aljazeera: IMF could augment Egypt’s loan programme over effects of Gaza war: available at: https://www.aljazeera.com/news/2023/11/18/imf-could-augment-egypts-loan-programme-over-effects-of-gaza-war

(٧) times of Israel: Israel signs $15 billion gas deal with Jordan: 3 September 2014

(٨) times of Israel: Amman says it is pulling out of Jordan-UAE-Israel energy and water deal: 16 November 2023.

وتفاقم آثار حرب غزة العديد من الضغوط الاقتصادية التي يواجهها الأردن، مثل انخفاض النمو، وارتفاع معدلات البطالة والعمل غير النظامي وندرة المياه، والدعوات إلى إجراء إصلاحات في الاقتصاد والسياسة والإدارة العامة، خاصة بعد جائحة كوفيد – ١٩– والتداعيات العالمية للحرب في أوكرانيا [١].

وبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن ٢.٦ في المائة في الربع الثاني من عام ٢٠٢٣، ومعدل البطالة بين الأردنيين ٢٢.٣ في المائة، والبطالة بين الإناث ٣١.٧ في المائة، وتجاوز معدل البطالة بين الشباب ٤٠ في المائة [٢].

وبلغت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ٨٨.٧ في المائة في عام ٢٠٢٢ وتأثر الاقتصاد في الأردن بالعوامل الاقتصادية العالمية، وأهمها ارتفاع أسعار الفائدة لأسباب منها ربط العملة بالدولار، وحالة عدم اليقين إزاء الأسعار العالمية للطاقة والمواد الغذائية فانخفضت القوة الشرائية، وارتفعت تكاليف المعيشة بالنسبة إلى الأسر المعرضة للمخاطر، ما أثر على القطاعات الاقتصادية الرئيسية [٣]

وقد ضاعفت حرب غزة بشكل ملحوظ التحديات التي يواجهها الأردن، الذي يضم أكثر من ٢.٣ مليون لاجئ فلسطيني مسجل، أي ما يقرب من ٤٠ في المائة من مجموع اللاجئين الفلسطينيين المسجلين وتهدد عوامل خارجية أيضاً الوضع المالي والاستقرار الاقتصادي في البلد، مثل التراجع المحتمل في السياحة والاستثمار الأجنبي بسبب حرب غزة.

وبالنظر إلى السياق المذكور والآثار غير المباشرة على البلدان المجاورة، أصدرت مؤسسات مختلفة تقديرات تستند إلى سيناريوهات عدة محتملة لمحاولة قياس الآثار الاقتصادية لحرب غزة على المنطقة، وركزت تقارير (ستاندرد آند بورز غلوبال) على قطاع السياحة وحددت ثلاثة سيناريوهات تبلغ الخسارة من إيرادات السياحة فيها ١٠ و٣٠ و٧٠ في المائة. وحسب التقديرات تتراوح الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي بين عامي٢٠٢٢ و٢٠٢٣ من ٠.٣ إلى ١.٨ في المائة في مصر، و١.٢ إلى ٨.٥ في المائة في الأردن و٣.٣ إلى ٢٢.٩ في المائة في لبنان [٤].

واستخدمت وكالة فيتش الدولية سيناريوهين لتقدير أثر النزاع على لبنان. في السيناريو المرجعي حيث يتم احتواء النزاع في غزة ولا تصعيد أبعد من جنوب لبنان تُخفّض توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي من ١.٧ إلى ٠.٧ في المائة.

---

(١) 2022: report results annual country. Jordan un

(٢) الأردن: دائرة الإحصاءات العامة.

(٣) Jordan un 2022: report results annual country.

(٤) s&p global rating: MENA Tourism Likely To Take A Hit From Israel-Hamas War: 6 November 2023.

وفي السيناريو الثاني الذي يفترض شن هجوم واسع النطاق من لبنان عبر الحدود توقعت وكالة فيتش تداعيات عدة منها انخفاض قيمة العملة إلى أكثر من ١٥٠,٠٠٠ ليرة لبنانية مقابل الدولار وتعليق جميع الرحلات الجوية، وتقييد الوصول إلى التحويلات الوافدة، وارتفاع تكاليف الاستيراد ووفقاً الدراسة أجراها معهد التمويل الدولي، إذا بقي القتال ضمن غزة، من المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في لبنان بنسبة ٠.٥% إلى ١%.

أما إذا اتخذ النزاع طابعا إقليميا وازداد حدةٌ في لبنان، فمن المحتمل أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من١٥%، وفي نوفمبر ٢٠٢٣ أصدرت مؤسسة أكسفورد إيكونوميكس موجز سياسات يقدّر أثر الحرب على الاقتصاد العالمي في ظل سيناريوهين للتصعيد في الشرق الأوسط. في ظل السيناريو المعتدل من المتوقع حدوث بعض الاضطرابات في إمدادات الطاقة، ما يؤدي إلى ارتفاع سعر النفط إلى ١٢٠ دولاراً للبرميل. أما في ظل سيناريو اشتداد حدة النزاع، فتتضاعف الاضطرابات في قطاع الطاقة، وينخفض المخزون بنسبة ١٢ في المائة، وترتفع الأسعار إلى ١٥٠ دولارا للبرميل [١].

وبناء على ما تقدم سوف نقوم ببيان الاثار الاقتصادية للنزاعات المسلحة:

اولاً: الدين العام:

تؤدي النزاعات المسلحة إلى زيادة الضغوط المالية، نظراً بشكل خاص إلى ارتفاع كلفة خدمة الدين، وزيادة النفقات العسكرية والأمنية والاستجابة للتباطؤ الاقتصادي.

ونتيجة لذلك، يواجه العديد من البلدان خطر اتساع العجز المالي والمديونية الحرجة ففي أعقاب اندلاع النزاع في سوريا مثلاً، شهدت بلدان مثل الأردن ولبنان زيادات كبيرة في الدين العام بسبب التكاليف المرتبطة بالأزمة.

وزاد هذا الوضع من العجز المالي بسبب تحديات كثيره منها دعم قطاع الطاقة، ودفع الأجور المرتفعة، لا سيما وأن الحكومات اضطرت إلى تخصيص أموال للتكيف مع تداعيات الأزمة، محوّلة الموارد الاقتصادية

---

(١) oxford economics: 2 November 2023: Middle East escalation would pose mild recession risk

عن مبادرات إنمائية حيوية أخرى. وتستلزم البيئة الأمنية المشددة من جهة أخرى زيادة في الإنفاق على الدفاع والأمن، ما يضاعف الضغوط المالية على الاقتصاد.

ولا مؤشرات حتى الآن على إعادة تخصيص جزء كبير من الميزانية للدفاع والأمن وخدمة الدين، لكن يزيد هذا الاحتمال مع استمرار حرب غزة، وإذا ما أعيد التخصيص فهو سيؤدي إلى تصحيح أوضاع المالية العامة في المستقبل. وما لم يتم تصميم هذه السياسات وتنفيذها بشكل صحيح، قد يقع الأثر الاكبر على النساء والفئات المعرضة للمخاطر [1]. ويمكن أن يتأثر أيضاً توفر المساعدات الخارجية في ظل احتمال إعادة تخصيص الموارد لدعم غزة.

ثانيا: إنخفـــاض قيمـــة العملـــة:

غالباً ما تؤدي النزاعات إلى انخفاض قيمة العملة في ظل تزايد عدم اليقين الاقتصادي وتناقص ثقة المستثمرين، ويؤدي عدم الاستقرار إلى تعقيد التجارة الدولية وخدمة الديون وزيادة الضغوط التضخمية، وصعوبة التعافي الاقتصادي، ولم تتأثر أسعار الصرف في الأردن ولبنان كثيراً في الماضي بسبب نظام ربط اسعار الصرف. لكن استنفاد الاحتياطيات الأجنبية لدعم أسعار الصرف في أزمنة المخاطر الجيوسياسية المتزايدة واحتمال حدوث دوامات تضخمية يطرحان تحديات كبيرة أمام السلطات النقدية.

وتؤدي تقلبات العملات في المنطقة العربية عموما إلى انخفاض القوة الشرائية الإقليمية وتزيد من تكاليف الاستيراد وقد بلغ الجنيه المصري، مستوى منخفضاً في السوق الموازية لم يسبق أن بلغه من قبل نهاية، حيث تجاوز معدل تداوله ٥٠ جنيها مقابل الدولار الواحد في السوق الموازية.

ويكشف هذا الانخفاض عن مواطن الضعف الاقتصادية، والمخاوف بشأن إطار السياسات المصرية والمخاطر الجيوسياسية التي تفاقمت في ظل النزاعات الأخيرة، بما فيها في أوكرانيا والسودان وغزة. وفي الوقت نفسه، استقرت الليرة اللبنانية بعد. أن انخفضت قيمتها بنسبة ٩٨ في المائة مقابل الدولار في السوق الموازية منذ عام ٢٠١٩، وهي تحافظ على معدل ٩٠,٠٠٠ ليرة لبنانية تقريبا مقابل الدولار، أما الأردن فهو يحافظ على سعر صرف عملته من خلال ربطه بالدولار، لكن يمكن أن يشهد انخفاضاً في صافي رأس المال الوافد قد يؤدي إلى تباطؤ تراكم الاحتياطيات.

ثالثاً: تعطّل الســـياحة وأنشـــطة اقتصادية أخرى:

---

(1) Austerity Measures in Developing Countries: Public Expenditure Trends and the Risks to Children and Women: I. Ortez and m.cummins : 2013

تسهم السياحة في الناتج المحلي الإجمالي وتأمين فرص العمل من خلال قنوات مختلفة، مثل الفنادق ووكلاء السفر وشركات الطيران وخدمات أخرى لنقل الركاب، وأنشطة المطار اعم والقطاعات الترفيهية. كما أن لها تأثيرات غير مباشرة من خلال الاستثمار وسلاسل التوريد والدخل والسياحة في الأردن ولبنان ومصر مصدر رئيسي للدخل وفرص العمل.

وحسب تقديرات المجلس العالمي للسفر والسياحة، بلغ إجمالي إسهام السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في مصر ٧.٧ في المائة أي ٦١٢.٦ مليار جنيه في عام ٢٠٢٢. وتشير التقديرات إلى أن قطاع السفر والسياحة أتاح ٢.٣٧ مليون فرصة عمل في عام ٢٠٢٢ (٨.٥ في المائة من مجموع فرص العمل) من حيث العمالة المباشرة وغير المباشرة.

وفي الأردن إسهام السياحة في الاقتصاد أكبر بكثير، وصل إلى ١٥.٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢ (٥.١ مليار دينار أردني) وأتاح ٢٥٩,٠٠٠ فرصة عمل.

وفي لبنان، حيث يعاني الاقتصاد من أزمات حادة منذ عام ٢٠١٩، تشير التقديرات إلى أن مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي انخفضت إلى ١٣.٧ في المائة في عام ٢٠٢٣ بعد أن كانت ١٨.٩ في المائة في عام ٢٠١٩، وإلى أن عدد فرص العمل فيها انخفض إلى ٣٦٠,٠٠٠ فرصة (١٩.٨ في المائة من مجموع فرص العمل بعد أن كان ٢٠.٨ في المائة في عام ٢٠١٩.

وعلى غرار حرب غزة الحالية، اذت النزاعات السابقة إلى انخفاض ملحوظ في عدد السياح الوافدين إلى المنطقة بسبب المخاطر الأمنية المتصورة وبشكل خاص، سبب كل من غزو العراق والأزمة السورية بانخفاض ملحوظ في السياحة.

وكانت منطقه الشرق الأوسط خارجة من فترة طويلة من تدهور قطاع السياحة بسبب جائحة كورونا وآثارها طويلة الأمد على السفر، وكان يؤمل أن يكون عام ٢٠٢٤ هو عام التعافي. وكان موسم العطلات القادم ليشكل فرصة سنوية مهمة لتوافد السياح. غير أن السياحة تلقت بالفعل ضربة كبيرة في لبنان، مع تعليق شركات الطيران الكبرى رحلاتها إلى البلد أو تقليل عدد الطائرات العاملة وتغيير جداول الرحلات [١].

(١) Middle East Airlines Moves Most of its Planes from Lebanon available at: :Asharq Al Awsat
https://english.aawsat.com/arab-world/4618816-middle-east-airlines-moves-most-its-planes-lebanon

وتراجع عمل المطاع بنسبة ٨٠ في المائة في نوفمبر ٢٠٢٣ حسب ما ذكرت نقابات المطاعم اللبنانية، وانخفضت معدلات شغل الفنادق من ٢٥ في المائة قبل حرب غزة إلى ٧.٠ في المائة [١]. وحذرت دول عديدة مواطنيها بالفعل إما لتجنب السفر إلى لبنان أو لمغادرة البلد على الفور.

وفي الأردن أعلن وزير السياحة أن عدد الزوار بدأ ينخفض في نوفمبر بعد أن كان عام ٢٠٢٣ استثنائيا بالنسبة للسياحة [٢] وأفاد رئيس جمعية وكلاء السياحة والسفر الأردنية أيضاً بأن جميع البرامج المشتركة مع الضفة الغربية ونحو ٨٠ في المائة من البرامج السياحية المشتركة مع بلدان أخرى قد تم إلغائها. وأن معظم الناس لا يبحثون حتى عن موعد محتمل في المستقبل [٣]

وفي مصر، تفيد التقارير بأن شهر أكتوبر ٢٠٢٣ شهد زيادة بنسبة ٨ في المائة في عدد السياح الوافدين مقارنة بشهر أكتوبر ٢٠٢٢ وارتفع عدد السياح الوافدين في الأسابيع الثلاثة الأولى من شهر نوفمبر ٢٠٢٣ بنسبة تتراوح بين ٥ و١٠ في المائة مقارنة بالعام السابق [٤].

لكن التقارير تشير إلى نسب عالية من إلغاء الحجوزات لنهاية العام، وخاصة من قبل السياح الغربيين مع احتمال أن تمتد هذه الإلغاءات إلى العام المقبل حسب تطور حرب غزة وتتفاقم هذه الآثار في الأردن ومصر نظراً للنسبة الكبيرة للسياح الوافدين مباشرة من إسرائيل، وهي تصل في الأردن إلى ٨ في المائة (ثاني أكبر نسبة في عام ٢٠٢٢) وفي مصر إلى ٧ في المائة (رابع أكبر نسبة في عام ٢٠٢٢) وفقا للمجلس العالمي للسفر والسياحة [٥].

ومع أن حصة كبيرة من إجمالي الإنفاق في قطاع السياحة الأردني هي من الأجانب يعتمد جزء لا بأس به على السياحة الداخلية في لبنان ٥١% وفي مصر ٤٧%، ويميل الطلب عليها إلى الثبات وبالتالي هو أقل قابلية

---

(١) gulf news: How Gaza war fallout impacted regional tourism: available at: https://gulfnews.com/opinion/op-eds/how-gaza-war-fallout-impacted-regional-tourism-1.99561717

(٢) Jordan News: Jordan tourist numbers slow amid the siege of Gaza available at: https://www.jordannews.jo/Section-109/News/Jordan-tourist-numbers-slow-amid-the-siege-of-Gaza-32507

(٣) Jordan times: Local tourism agencies struggle amid Gaza war, witnessing significant drop in bookings available at: https://www.jordantimes.com/news/local/local-tourism-agencies-struggle-amid-gaza-war-witnessing-significant-drop-bookings

(٤) Egypt's tourist arrivals up 8% in October despite Gaza war available at: :enterprise. News https://enterprise.news/egypt/en/news/story/6b948aec-8dcc-44e0-89b4-81dbe56c2bda

(٥) Egypt Travel & Tourism Economic Impact Factsheet available at: https://researchhub.wttc.org/factsheets/egypt

Jordan Travel & Tourism Economic Impact Factsheet available at: https://researchhub.wttc.org/factsheets/jordan

للتأثر بأي توقف مفاجئ. وفي سوريا، حيث الحركة السياحية بالكاد تذكر وتقتصر على السياحة الدينية، تباطأت معدلاتها أكثر بعد حرب غزة.

ويؤدي إغلاق المطارين الرئيسيين في سوريا وخفض عدد الرحلات الجوية القادمة إلى مطار بيروت إلى تراجع عدد السياح، بمن فيهم المغتربين السوريين الذين يزورون البلد. علماً أن عدد المغتربين السوريين والزوار القادمين برأ عبر الأردن (خاصة من بلدان مجلس التعاون الخليجي) قد لا ينخفض بشكل كبير في الوقت الحالي.

رابعاً: تحويل التجارة وزيادة تكاليف النقل والخدمات اللوجستية:

تتسبب النزاعات في تحويل التجارة وتزيد من تكاليف النقل والخدمات اللوجستية فتطرح تحديات كبيرة فإذ تحاول المؤسسات التجارية أن تتجنب المخاطرة، غالباً ما تخف الحركة التجارية عندما يظهر احتمال اندلاع نزاع ويمكن لنزاع في بلد ما أن يؤثر على احتمال الاستثمار الأجنبي في بلدان أخرى ونتيجة لذلك، من المرجح أن تؤدي النزاعات في المنطقة إلى الحد من الأثر الإيجابي للتجارة على النمو [١].

وتشكل سبل التجارة الرئيسية وخاصة قناة السويس ومضيق هرمز ممرات ضيقة حيوية للشحن وقد يكون لأي اضطراب في هذه المناطق آثار واسعة على التجارة الإقليمية كما العالمية ويمكن أن يعرّض استمرار الحرب وتمدد نطاقها خارج إسرائيل وغزة أمن قناة السويس وعملها للخطر، وهي مصدر مهم للإيرادات في الميزانية المصرية، وقد يكون لأي اضطراب آثار مالية كبيرة. ونذكر في هذا النطاق حادثة عام ٢٠٢١ عندما جنحت سفينة حاويات في قناة السويس وعرقلت المرور لعده أسابيع وتسببت في ارتفاع تكاليف الشحن بنسبة ٤-٥% إذ أجبرت العديد من السفن على تغيير مسارها عبر رأس الرجاء الصالح، وهو بديل أطول تزيد فيه مسافات السفر بمقدار ٤,٠٠٠ إلى ٦,٠٠٠ ميل بحري وزاد هذا التغيير في المسار من تكاليف نقل الحاويات بما يعادل ١٠% في تكلفه الحاوية الواحدة إلى أوروبا [٢].

ولم يتأثر النقل عبر الممرات المائية الاستراتيجية بحرب غزة بعد، لكن تزيد الأدلة على احتمال نشوء اضطرابات وشيكة عبر البحر الأحمر [٣] لكن المخاطر المرتبطة بعدم الاستقرار يمكن أن تردع شركات

---

(١) World Bank, Trading together: reviving Middle East and North Africa regional integration in the post-COVID era, 2020

(٢) Jade Man-yin Lee and Eugene Wong, Suez Canal blockage: an analysis of legal impact, risks and liabilities to the global supply chain, 2021

(٣) Reuters, Maersk to pause all container ship traffic through the Red Sea, 15 December 2023

الشحن عن استخدام هذه الممرات الحيوية، وهناك بالفعل تقارير عن ارتفاع تكاليف الشحن نتيجة لارتفاع أقساط التأمين [١].

وعقبت هذه الزيادة بشكل خاص عملية استيلاء الحوثيين على سفينة شحن إسرائيلية في البحر الأحمر في نوفمبر ٢٠٢٣، ومنذ أكتوبر ٢٠٢٣ ترد أدلة غير موثقة على ارتفاع أقساط التأمين العالمية للنقل في الخليج العربي. وتتوقع أيضاً زيادة الحركة في ميناء العقبة، مع تحوّل النقل من حيفا بسبب حرب غزة وزيادة، التكاليف ما قد يزيد من الضغوط التضخمية على السلع المستوردة [٢].

وتتأثر التجارة مع العراق أيضاً بالحرب مع دخول اعتصام أعضاء من الفصائل المسلحة العراقية التابعة للجنة الحشد الشعبي شهره الثاني عند معبر طريبيل بين العراق والأردن، ما أثر على الحركة التجارية [٣].

وتعمل مصر وإسرائيل أيضاً على تعزيز علاقاتهما الاقتصادية وطرق التجارة الرئيسية، وخاصة قناة السويس ومضيق هرمز، نقاط حيوية للشحن. وأي اضطراب في هذه المجالات يمكن أن يكون له آثار واسعة النطاق على التجارة الإقليمية والعالمية على حد سواء باستثناء الغاز الطبيعي والسياحة [٤].

وأخيرا، من الممكن أن تتأثر مشاريع إقليمية بارزة مثل التعاون بين إسرائيل والأردن والإمارات العربية المتحدة في شؤون المياه والطاقة، ومشروع الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، بمدة الحرب وحجمها وشدتها.

خامساً: الخدمات المصرفية الإقليمية:

يمكن أن يؤثر اندلاع الأعمال العدائية في أي بلد على النُظم المصرفية في اقتصادات أخرى في المنطقة إما مباشرة عن طريق التعرض للأعمال عبر الحدود أو من خلال تعرض الفروع أو الشركات الفرعية لها، أو تعرض عملاء المصارف في بلدان المنشأ لنظرائهم المتأثرين مباشرة بالنزاع، أو عبر التأثير الكلي للحرب على اقتصادات المنطقة.

وكان للحرب الأهلية اللبنانية التي استمرت ١٥ عاما أثر محدود على المصارف في المنطقة معظم فترة الحرب وكانت الضربة الرئيسية التي تلقتها المصارف المحلية والإقليمية بسبب انخفاض قيمة العملة، ما أدى

---

(١) S&P Global, War risk premiums back in oil and shipping as Houthis seize vessel in Red Sea, 23 November 2023

(٢) العربي الجديد، إجراءات أردنية لاستيعاب الآثار الاقتصادية للعدوان ٢٤ نوفمبر ٢٠٢٣.

(٣) العربي الجديد، العدوان على غزة يهدد التجارة بين العراق والأردن: اعتصام الفصائل المسلحة، ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٣.

(٤) Egypt, and Israel between relations economic for levels Rising, Studies Security National for Institute June 2022 available at: https://www.inss.org.il/social_media/rising-levels-for-economic-relations-between-israel-and-egypt/

إلى تآكل رأس المال المصرفي. وعندما بدأت الأزمة في سوريا في عام ٢٠١١ كان في البلد ١٤ مصرفاً إقليميا خاصا شجعتها مؤسساتها الرئيسية على شطب استثماراتها تدريجياً في البلد بمرور الوقت.

وبالتالي خفف هذا النهج التدريجي لاستيعاب الآثار من حدة الأثر العام للأزمة السورية على المصارف، رغم أهميته وفي الآونة الأخيرة تسبب الانهيار المستمر للعملة الوطنية وفقدان السيطرة على أجزاء من الأراضي في تآكل كبير لرأس المال كما وضعت العقوبات ضغوطا كبيرة على النظام المصرفي.

وفي العراق، كان النظام المصرفي مملوكاً للدولة بين الحربين الأخيرتين، لذلك لم تتضرر أي مصارف إقليمية بشكل مباشر وأدت العقوبات الشديدة المفروضة على العراق خلال تلك الفترة إلى الحد أكثر بعد من تسرب الآثار إلى سائر المنطقة. وكانت التجارة مع العراق ضعيفة وقائمة على النقد ما حدّ من تعرض النظراء للمخاطر عند اندلاع الأعمال العدائية في عام ٢٠٠٣.

وكان القطاع المالي في لبنان وسوريا في ضائقة بالفعل قبل ٧ أكتوبر ٢٠٢٣. ولا تزال حالة القطاع المصرفي في لبنان حرجة وتعوق الأزمة الاقتصادية المستمرة في البلاد والجمود السياسي وفقدان الثقة في النظام المالي الجهود المبذولة للتعافي من الأزمة المتعددة المستويات منذ الانخفاض الحاد في قيمة العملة في عام ٢٠١٩. وفي حين يسمح للمصارف بمواصلة العمل، انخفضت أصولها وأسهمها بشكل كبير إلى ما دون ودائع عملائها. ووفقاً لتقرير ستاندرد آند بورز غلوبال [١].

على المصارف اللبنانية، إذا أرادت العودة إلى الملاءة المالية بنسبة كفاية رأس مال لا تقل عن ٨.٥%، أن تعيد الرسملة بنسبة لا تقل عن ١٩% من الناتج المحلي الإجمالي، وتقتطع ١٨% من الودائع بالعملات الأجنبية على افتراض عدم حصول مزيد من التخفيضات في قيمة العملة.

ولا اتفاق حالياً على أفضل طريقة لمعالجة الأزمة المصرفية اللبنانية في حين يكافح البنك المركزي لاستعادة دوره القيادي في إدارة جهود التعافي ويشكل إصلاح القطاع المالي عنصراً أساسياً من اتفاق مستوى الخبراء المبرم مع صندوق النقد الدولي في أبريل ٢٠٢٢، لكن معظم الإصلاحات لا تزال معلّقة، ما يؤخر استعادة الثقة بالقطاع المصرفي.

ومع ذلك، لا ارتباط مباشر للقطاع المصرفي اللبناني ولا السوري مع النظام المصرفي الفلسطيني. لذلك، عند هذا المستوى من الأعمال العدائية لا يزال التأثير على السوقين محدوداً. مع ذلك إذا امتد النزاع إلى جنوب لبنان يكون أثره مدمراً. أما بالنسبة لسوريا فالتأثير محدود لأن المصارف معزولة بالفعل وفي البلد ثلاثة

---

(١) S&P Global, Lebanon banking crisis, 27 February 2020.

مصارف أردنية قد تتأثر بالتطورات في الأرض الفلسطينية وبالتالي بالحرب، لكنها كبيرة نسبياً وليست ملزمة بدعم فروعها السورية وكلها مدونة في دفاتر المؤسسات الرئيسية.

وللأردن أوثق الروابط مع دولة فلسطين، ويبلغ إجمالي قاعدة أصول المصارف الأردنية الخمسة العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة ٥.٨ مليار دينار أردني (ما يعادل ٨.١٧ مليار دولار)، أي ٩% من إجمالي أصول المصارف الأردنية، وأكثر من ١١% من إجمالي أصول المصارف الخمسة[١].

لكن يقال إن لهذه المصارف رأس مال كبير وصلب ومتنوع ويقتصر الانكشاف المباشر لمصر على مصرف واحد له فروع في الأرض الفلسطينية المحتلة في كل من الضفة الغربية وغزة بإجمالي أصول يتراوح عند ٢٥٠ مليون دولار وقد علقت الأنشطة الاقتصادية بين غزة ومصر بشكل شبه كامل منذ ان اغلقت مصر معبر رفح الحدودي.

سادساً: اضطرابات في سوق العمل:

تسجل المنطقة العربية بالفعل مستويات بطالة مرتفعة ١١.٦ في المائة في عام ٢٠٢٣[٢]، وخاصة بين الشباب ٢٦.٢ في المائة والنساء ٢١.١ في المائة مقارنة بالمعدلات العالمية. وتعاني المنطقة أيضاً من مستويات عالية من أنشطة الاقتصاد غير النظامي (٧١% إجمالا في البلدان التي تتوفر عنها بيانات، و٨٧.٨% بين الشباب) وضعف القطاع الخاص النظامي الذي لم يتمكن من تأمين ما يكفي من فرص العمل اللائق على مدى عدة عقود.

ويتوقف أثر النزاعات السابقة في المنطقة على أسواق العمل على طبيعة النزاع ومدته، ومن المرجح أن يتحوّل إلى آثار غير مباشرة تطال القطاعات الاقتصادية الرئيسية في البلدان المجاورة. وقد أدّت الأزمات والنزاعات في العراق والجمهورية العربية السورية إلى اضطرابات كبيرة في أسواق العمل، يعود سببها بشكل رئيسي إلى النزوح الداخلي لأعداد هائلة من السكان وتدفق اللاجئين.

---

(١) Central Bank of Jordan, Annual Report 2022, 2023

(٢) أرقام البطالة هي متوسطات مرجحة لتقديرات منظمة العمل الدولية لعام ٢٠٢٣ باستخدام عدد السكان كعامل للترجيح في ٢٠ دولة عربية وفقاً لتصنيف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ودفع هذا التدفق اللاجئين والنازحين داخلياً إلى القبول بأعمال غير نظامية أو غير مستقرة، وتفاقم الوضع مع الحد من إصدار تصاريح عمل في البلدان المضيفة ونشأ نتيجة هذا الوضع نظام مزدوج حيث أجبر العمال اللاجئون على قبول وظائف غير نظامية مقابل أجر منخفض، فتناقص اهتمام أصحاب العمل بتوظيف عمال محليين وكان للأزمة السورية بشكل خاص أثر كبير على سوق العمل في الأردن ولبنان، نظراً للأعداد الكبيرة من اللاجئين في هذين البلدين.

وتشير الدراسات حول الأردن إلى أثر مختلط مع انخفاض مشاركة القوى العاملة الأردنية مقابل زيادة مشاركة العمال المهاجرين واللاجئين بعد عام ٢٠١١. وأكثر من تأثر من هذا الاتجاه هم الرجال الأردنيون من الخمس الأفقر والذين لم يكتسبوا أي مهارات، ما أسهم في زيادة العمل غير النظامي والبطالة [١].

لكن تفيد دراسات أخرى بأن اللاجئين السوريين يتنافسون مع العمال المهاجرين الآخرين أكثر من الأردنيين [٢] من ناحية أخرى، أدى ازدياد عدد اللاجئين إلى زيادة الطلب على الخدمات العامة مثل الرعاية الصحية والتعليم، ما أثر بشكل إيجابي على معدل عمل النساء الأردنيات الذي يتركز في هذه القطاعات [٣].

وفي لبنان أسهم تدفق اللاجئين في زيادة العمل غير النظامي، وانخفاض الأجور، وتدني معدلات المشاركة في سوق العمل لا سيّما بين النساء والشباب [٤].

ومن المتوقع أن يؤدي استمرار حرب غزة إلى تفاقم الصعوبات في أسواق عمل البلدان المجاورة، وزيادة انكشاف العمال الأكثر تهميشاً على المخاطر وتشير تقارير أولية من لبنان إلى مخاطر خفض الرواتب وفصل العمال [٥].

---

(١) R. Assaad and C. Salemi, The structure of employment and job creation in Jordan: 2010-2016, in The Jordanian Labor Mar- .ket: Between Fragility and Resilience, Oxford University Press, Oxford, 2019

(٢) Nelly El-Mallakh and Jackline Wahba, Syrian refugees and the migration dynamics of Jordanians: moving in or moving out?.2018; and Belal Fallah and others, The impact of refugees on employment and wages in Jordan, 2019

(٣) R. Assaad and C. Salemi, The structure of employment and job creation in Jordan: 2010-2016, in The Jordanian Labor Mar- .ket: Between Fragility and Resilience, Oxford University Press, Oxford, 2019

(٤) IMF, The economic impact of conflicts and the refugee crisis in the Middle East and North Africa, 2016 available at: https://www.imf.org/en/Publications/Staff-Discussion-Notes/Issues/2016/12/31/The-Economic-Impact-of-Conflicts-and-the-Refugee-Crisis-in-the-Middle-East-and-North-Africa-44228

(٥) The New Arab, Lebanon's tourism industry's recovery hampered by Israel's war on Gaza, 10 November 2023

لكن قد لا تتكرر آثار الحروب السابقة المذكورة كما هي في إطار الحرب الحالية لكون دولة فلسطين والبلدان العربية المجاورة قد استبعدت حتى الآن خطر موجة جديدة من النزوح.

سابعاً: التأثير العام على الناتج المحلي الإجمالي والفقر:

بالنظر إلى الآثار غير المباشرة المذكورة على المنطقة، يمكن أن يكون للحروب أثر سلبي على الناتج المحلي الإجمالي والفقر في البلدان المجاورة وحتى البعيدة. ويفيد تقرير للبنك الدولي بأنه نتيجة الأزمة السورية، انخفض المتوسط السنوي لمعدلات الناتج المحلي الإجمالي بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٨ بنسبة ١.٢ نقطة مئوية في العراق، و١.٦ نقطة مئوية في الأردن، و١.٧ نقطة مئوية في لبنان، ولكن يصعب تأكيد العلاقة السببية في هذه التحاليل ففي لبنان مثلاً أتى تباطؤ النمو والركود في هذه الفترة نتيجة مشاكل هيكلية في الاقتصاد المحلي تفاقمت بفعل الأزمة وارتفعت معدلات الفقر بمقدار ٤ نقاط مئوية في الأردن، و٦ نقاط مئوية في العراق، و٧.١ نقطة مئوية في لبنان [١].

وبصرف النظر عن الزيادة المحتملة في معدل الفقر بسبب الآثار غير المباشرة المتوقعة على نمو الناتج المحلي الإجمالي، يعتقد أن العمل غير النظامي للاجئين قد تسبب في انخفاض مستويات الأجور ومشاركة السكان المحليين في سوق العمل، ولا سيّما النساء والشباب في المجتمعات المضيفة في لبنان [٢].

ووفقا لتقرير صادر عن البنك الدولي عن لبنان، يعاني ١٧٠,٠٠٠ فرد إضافي من الفقر بسبب الأزمة السورية، وازدادت حالة الفقراء أصلا صعوبة [٣].

وترتبط الآثار على الفقر المتعدد الأبعاد بتأثير حرب غزة على مؤشراته، ونُظم تقديم الخدمات في البلدان المجاورة ويحدث هذا أساساً في الحالات التي تدفع بالسكان إلى التحرك عبر الحدود، ما يزيد الضغوط على الخدمات المتاحة، مثل الرعاية الصحية والتعليم والسكن. ويتوقف نطاق الأثر أيضاً على الفئات السكانية المعنية. فيعتمد التأثير على التعليم مثلا على نسبة السكان في سن الدراسة من مجموع اللاجئين.

ويرتبط التأثير أيضاً بدرجة الاستجابة للأزمة فيمكن مثلاً تلبية الزيادة في الطلب على خدمات التعليم بزيادة التمويل من جانب الحكومة المضيفة أو من جانب شركاء في التنمية.

---

(١) World Bank, The Fallout of War: The Regional Consequences of the Conflict in Syria, 2020

(٢) IMF, The economic impact of conflicts and the refugee crisis in the Middle East and North Africa, 2016

(٣) World Bank, Lebanon: promoting poverty reduction and shared prosperity: a systematic country diagnostic, 2015

وتشير بعض الأدلة إلى أن توافد اللاجئين السوريين إلى الأردن لم يكن له أثر كبير على التحصيل العلمي أو نتائج التعلم للطالب الأردنيين [١].

ويبين التقرير نفسه أن توافر الأموال دفع عن المجتمعات اللبنانية المضيفة خطر تدهور نتائج التعلم بفعل تدفق اللاجئين السوريين وبالمثل، فإن الأثر على خدمات الرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي في بلد معين بسبب نزاع في بلدان أخرى يعزي أساسًا إلى زيادة الطلب على الخدمات بسبب توافد اللاجئين.

وقد تطال تداعيات حرب غزة على الفقر المتعدد الأبعاد في البلدان المجاورة بشكل رئيسي نتائج التعليم والصحة. وحسب سيناريو عدم تدهور الوضع، لا يتوقع توافد لاجئين إلى البلدان قيد التحليل، وبالتالي قد تكون الآثار على الفقر المتعدد الأبعاد في تلك البلدان محدودة [٢].

مما سبق نجد أن للنزاعات المسلحة آثاراً اقتصادية متعددة الأوجه آثار تطال النمو والفقر وتوزيع الدخل، ومؤشرات التنمية البشرية، ويمكن أن تهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وتقوّض التنمية المستدامة.

وتتسرب تداعيات الحروب عبر قنوات شتى، بما في ذلك الاضطراب في التجارة وتقلبات الاسعار، وضغوط التضخم، وحالة عدم اليقين الاقتصادي، وموجات اللجوء والنزوح.

وما حدث نتيجة الحرب في غزه من الآثار الإقليمية غير المباشرة دليل على مدى الترابط بين اقتصادات المنطقة وعلى الحاجة إلى التيقظ واعتماد نهج المبادرة في سياسات الاستجابة لحرب غزة. ومع تطورات الوضع يجب أيضاً وضع استراتيجيات للتخفيف من التحديات التي تسبب الحرب وتنجم عنها.

(١) World Bank, The fallout of war: the regional consequences of the conflict in Syria, 2020

(٢) IMF, The economic impact of conflicts and the refugee crisis in the Middle East and North Africa, 2016

المبحث الثاني

دور السياسات الاقتصادية في إعادة بناء اقتصاد الدولة بعد النزاع المسلح

تمهيد وتقسيم:

إن إعادة بناء اقتصاد الدولة بعد النزاع المسلح هو عملية معقدة تتطلب سياسات اقتصادية فعّالة لتحقيق الاستقرار والنمو تلعب السياسات الاقتصادية دورًا حيويًا في هذه العملية من خلال تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، إعادة بناء البنية التحتية، دعم القطاعات الحيوية، تعزيز التنمية الاقتصادية، إعادة تأهيل القوى العاملة، توفير الأمان الاجتماعي وإعادة بناء الثقة والمؤسسات.

تُعدّ إعادة بناء الاقتصاد بعد النزاع عملية سياسية واقتصادية تنطوي على إعادة بناء الدولة وإعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع بعد انتهاء النزاع.

ولذلك يُعتبر التفاعل بين العوامل السياسية والاقتصادية أساسيًا لتحديد آفاق الاستقرار في مرحلة ما بعد الحرب، ولا سيما في بيئة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تعجّ بالتنافس الإقليمي.

وفي ضوء هذا الوضع الحالي، سيؤدي استمرار العداء بين القوى الإقليمية والدولية القوية إما إلى تقويض جهود إعادة بناء الاقتصاد أو استخدامها كامتدادٍ غير عسكري للنزاع، وفي كل الأحوال نأمل أن يتم إطلاق عملية إعادة بناء فعّالة في المستقبل القريب في كل الدول التي تضررت من جراء الحروب والنزاعات المسلحة.

وعليه نقوم بتقسيم هذا المبحث إلى المطلبين التاليين:

المطلب الأول: سياسات إعادة الاعمار في فتره ما بعد النزاعات.

المطلب الثاني: معوقات إعادة الإعمار.

المطلب الأول

سياسات إعادة الاعمار في فتره ما بعد النزاعات

إن عملية إعادة الإعمار بعد الصراع ليست أمرًا حتمي الحدوث؛ بل يعتمد حجمها ووتيرتها ونطاقها على العوامل الاقتصادية في الدولة الخارجة من الصراع، أي بعبارة أخرى، كيف تؤثّر الاعتبارات السياسية على استخدام الموارد الاقتصادية.

وهذه العوامل تحدّد وجهة المساعدات أو القروض أو الاستثمارات تماشيًا مع الأهداف السياسية للقوى الإقليمية والدولية وهكذا، قد تشكّل إعادة الإعمار فصلًا جديدًا من فصول التنافس بين مختلف الأطراف الفاعلة المحلية والإقليمية والدولية في بلدٍ ما.

لهذا السبب، ستتحدّد معالم مشهد ما بعد الحرب في كل دولة بناءً على التحالفات والتنافسات التي تنطوي عليها الصراعات. فهذه العلاقات المتداخلة قد تقدّم منظورًا متعدّد الأبعاد يمكن من خلاله فهم العلاقة القائمة بين إعادة الإعمار بعد الحرب وموازين القوى الإقليمية ولا شك أن لإعاده الاعمار عددا من الشروط الأساسية نذكر منها ما يلي:

الشروط الأساسية لإعادة الإعمار [1]:

لا شكّ في أن العوامل الاقتصادية تؤثّر في النتائج السياسية المرتبطة بإعادة الإعمار، ويتجلّى ذلك من خلال الشروط الأساسية التي ينبغي توافرها كي تتكلّل عملية إعادة الإعمار بالنجاح مثل توافر الموارد الاقتصادية لإعادة الإعمار، الطريقة التي تنتهي أو قد تنتهي بها الحرب، الهياكل الاقتصادية التي كانت قائمة قبل الحرب والإرث الاقتصادي الذي كانت تتمتع به الدوله قبل الحرب.

ويحدّد كل شرط ما إذا كانت إعادة الإعمار ستتحقّق وكيف ستحدث، وهذه الشروط هي:

([1])مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط: إعادة الإعمار في الدول العربية بعد الحرب: استمرار الصراع بوسائل أخرى: عمرو عادلي، محمد العربي، وإبراهيم عوض ٢٤ فبراير ٢٠٢١ متاح على الرابط:
https://carnegieendowment.org/research/2021/02/conflict-by-other-means-postwar-reconstruction-in-arab-states?lang=ar&center=middle-east

أولًا: توافر الموارد الاقتصادية لإعادة الإعمار:

يعد توافر الموارد الاقتصادية شرط ضروري لكنه غير كاف لإعادة الإعمار إذ قد تفشل وفرة الموارد المتولدة محلياً وخارجياً في إطلاق ودعم الأسس السياسية والاقتصادية لإعادة الإعمار.

كما قد تفتقر بعض البلدان إلى السلامة الإقليمية والكفاءة المؤسسية لاستغلال مواردها الخاصة، علاوة على ذلك، فإن العوامل السياسية، مثل ديناميكيات نظام ما بعد الحرب وتوحيد النخب الجديدة، تشكل فرص إتاحة الموارد لإعادة الإعمار وهي تحدد الدوائر الاجتماعية السياسية المحلية التي ستتدفق إليها الأموال، فضلاً عن الحلفاء الإقليميين والدوليين المشاركين في إعادة الإعمار على سبيل المثال، قد تواجه بعض الحكومات في البلدان التي في حالة حرب عقوبات تحرمها من الاستثمار والقروض.

وثانيًا: الطريقة التي تنتهي بها الحرب:

الطريقة التي تنتهي بها الحرب ضرورية أيضًا لما يأتي في مرحلة لاحقة إذ أدت موجة الصراعات الأهلية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى إضعاف الدول القومية المضطربة فعلاً، وغالباً ما دفعت الحكومات إلى فقدان احتكارها لاستخدام العنف وتقويض سلامتها الإقليمية [1].

كذلك، تؤدّي الطريقة التي تنتهي بها الحرب دورًا بارزًا في سير الأمور واقع الحال أن الصراعات الأهلية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أضعفت بشكل كبير دولًا قومية كانت تعاني أساسًا جملةً من الاضطرابات، وأفقدت في الكثير من الأحيان الحكومات احتكارها لاستخدام العنف، وقوّضت سلامتها الإقليمية. لكن مثل هذه الحالات لا تمهّد بالضرورة الطريق أمام إقامة دول جديدة أكثر تماسكًا بسبب انفصال أقاليم أو تقسيم دول أو انتصار حكومات مركزية على مجموعات وأقاليم متمردة.

بل غالبًا ما تؤدي إلى تشرذم اجتماعي سياسي وأمني دائم في دول تعاني مشكلات و خللًا بنيويًا كاملًا. وعادةً ما تستمرّ حالة التشرذم هذه لفترة طويلة في الدول الخارجة من حروب أهلية، وتؤثّر بشكل كبير على عملية إعادة الإعمار من خلال الطرق التالية:

أولًا: تقوّض حالة التشرذم هذه الاستقرار الأمني الذي يُعدّ شرطًا أساسيًا لاستقطاب الاستثمارات المحلية أو الخارجية، ما يعرقل تدفّق المساعدات الإنسانية الضرورية لإعادة توطين اللاجئين والنازحين داخليًا.

([1]) رؤية للدراسات الاستراتيجية: الصراع بوسائل أخرى: تحديات إعادة الإعمار في الدول العربية بعد انتهاء الحرب متاح على الرابط https://roayahstudies.com/international_terns/

ثانيًا: تهدّد وحدة الأسواق الوطنية: التي ترتبط ارتباطًا مباشرًا بالسلامة الإقليمية في مرحلة ما بعد الحرب، ما يحول دون تطبيق القواعد التنظيمية الأساسية التي تحكم النشاط الاقتصادي، مثل فرض الضرائب وتسعير الخدمات والسلع المدعومة والخدمات العامة. وتُعتبر وحدة السوق أساسية أيضًا لأنشطة الإنتاج والتبادل التجاري، وبالتالي لتحقيق تعافٍ اقتصادي مستدام.

ثالثاً: الإرث الاقتصادي:

يعد الإرث الاقتصادي الذي كانت تتمتّع به الدوله قبل الحرب مهمًّا أيضًا في تحديد ما إذا كانت إعادة الإعمار ستؤدي إلى تعافٍ اقتصادي طويل الأمد بدلًا من مجرّد إعادة تأهيل مادية للدول المتضرّرة من الحرب. ويمكن أن يشكّل هذا الإرث الاقتصادي إما فرصة أو عائقًا يحدّد تأثير إعادة الإعمار من المنظورَين السياسي والاقتصادي. فهذا الإرث قد يعزّز أو يعرقل مسار التنمية الشاملة التي يشارك فيها المواطنون في إنتاج وتوزيع القيمة للتأثير على آفاق إعادة الاندماج الوطني وبناء الدولة.

وفي هذا الصدد لا بدّ من التركيز على عاملين أساسيين:

اولاً: هو أن الدول التي تعتمد بشكل كبير على الريع، المستمدّ من الموارد الطبيعية أو التحويلات والمساعدات الخارجية لديها فرص أقل للانخراط في التنمية الشاملة على المدى الطويل، ذلك أن قطاعاتها الإنتاجية تكون ضعيفة في الغالب ويعتمد نمو ناتجها المحلّي الإجمالي بشكل كبير على مصادر خارجية لرأس المال أو مصادر محلية ضيقة للغاية وعلى العائدات الحكومية، والصادرات.

ثانياً: حجم القطاع الخاص ونشاطه: فكلّما زادت حصة القطاع الخاص في مرحلة ما قبل الحرب من حيث التوظيف والإنتاج والاستثمار، زاد احتمال أن تفضي إعادة الإعمار إلى التنمية الشاملة والتعافي الاقتصادي على المدى الطويل.

يُشار إلى أن الدول التي تحصل على نسب عالية من الريع تضمّ في الغالب بيروقراطية عامة متضخمة وقطاعًا خاصًا صغيرًا وعادةً ما تكون أقل إنتاجية وتعمد إلى إعادة تدوير الريع بدلاً من إنتاج القيمة، سواء من خلال المضاربات العقارية أو الوساطات المالية وعمليات السمسرة. يُضاف إلى ذلك أن المجتمعات التي تسود فيها مثل هذه الأنشطة الريعية غالبًا ما تكون أكثر عرضة للصراعات الأهلية.

المطلب الثاني

معوقات إعادة الإعمار

تواجه برامج إعادة الإعمار مجموعة من التحديات والمعوقات التي ينبغي دراسة وبحث السبل المختلفة لمجابهتها ومن ثم تعيين المحددات الرئيسية التي ينبغي أن تتخذ أساسا لتوجيه التحركات الإجرائية لمختلف القوى المشاركة في تفعيل إستراتيجيه إعادة الإعمار ولعل من أهم المعوقات التي تشكل تحديا جسيما يواجه عمليات إعادة الإعمار وبناء السلام في المنطقة العربية[1].

أولا: تحقيق الاستقرار على الصعيد السياسي والأمني:

يعد من أكثر تلك التحديات أهمية إذ تشير الشواهد إلى أنه في جميع التجارب العربية التي حققت نجاحا ملحوظا في مجال إعادة الإعمار وبناء السلام في المدن التي دمرتها الصراعات المسلحة، كان ذلك النجاح مرهون بتحقيق الاستقرار السياسي والأمني في أعقاب تلك الصراعات، كما تدل على ذلك تجارب إعادة الإعمار في مدن القناة بمصر ومدينة بيروت في لبنان، حيث أن أزمة الاستقرار السياسي تهدد الدول بخطر العودة إلى مرحلة الحرب مرة أخرى. كما يخلق التوتر السياسي تحدياً كبيراً خاصةً في ظل تواجد حكومات غير شرعية، الأمر الذي قد يهدد سير مشروعات الإعمار كما هو الحال في العراق حيث اعتبرت مشروعات إعادة الإعمار استنزافا للموارد القومية من قبل جهات مشكوك في شرعيتها.

ثانيا: إيجاد مصادر التمويل الكافية:

يعد توفير المصادر الكافية لتمويل مشروعات إعادة الإعمار من التحديات الكبيرة التي تواجه انجاز مثل هذه المشروعات خاصة تلك المتعلقة بصيانة البنى التحتية التي تتطلب مستويات عالية من الجودة والكفاءة لتؤدي مهمتها على أكمل وجه وتساعد على إعادة التوطين ومن ناحية أخرى فانه نظرا لاتساع نطاق الدمار الذي تخلفه الصراعات المسلحة ، تطور التقنيات العسكرية، يكون حجم الخسائر البشرية والعمرانية والبيئية الناجم عنها هائلا الأمر الذي يتطلب استثمارات ضخمة لتمويل مشروعات اعادة الإعمار تعجز عن تحملها الموارد المحدود للبلدان المتضررة، هذا كما يشكل الدعم المالي للمجتمع الدولي تحدياً كبيراً في ظهور مشكلات الفساد

([1]) مني صالح الباشا – نحو استراتيجيه لإعادة الاعمار وتنميه المدن التاريخية المدمرة في مناطق الصراع العربي – المؤتمر الإقليمي العربي لإعادة الاعمار بالإمكانيات الذاتية للمناطق المدمرة- جامعه الدول العربية – القاهرة ٢٠٠٣.

المالي في ظل الغياب المؤسسي لدول ما بعد التي تفرضها الجهات الدولية المانحة للدعم المالي أو في ظل تدخلها في طرق توزيع الدعم الدول على أراضيها[1].

ثالثا: التحديات الاجتماعية:

تتمثل التحديات الاجتماعيه في وجود تمييز عرقي او ديني او طبقي يهدد مشروعات اعاده الاعمار حيث ان المصالحة الوطنية في دول ما بعد الحرب وتدعيم النسيج الاجتماعي من اهم الضمانات الازمه لدوام مشروعات اعاده الاعمار.

رابعاً: تعدد الأطراف المشاركة في منظومة إعادة الإعمار:

من الممكن أيضا أن يشكل تعدد الأطراف المشاركة في منظومة إعادة الإعمار تحديا في مجال التوفيق بين مصالح وأدوار تلك الأطراف، كما أن إقصاء طرف دون الآخر قد يمثل تحدياً خاصة إذا طال هذا الإقصاء المجتمع المحلي الجهة الضامنة لإستدامة إعادة الإعمار.

(1) Fredrik Galtung and Martin Tisné , Integrity After War : Why Reconstruction Assistance Fails to Deliver to Expectations, Publication of The Governance and Social Development Resource.

النتائج والتوصيات:

١- إن المجتمعات المدنية دائما ما تكون هي الخاسر الأكبر في النزاعات المسلحة.

٢- يؤدي حدوث النزاعات المسلحة الي نتيجة حتمية تتمثل في تعرض المشاريع الاقتصادية والأعمال التجارية لخسائر مباشرة وغير مباشرة، وبالتالي نجد أن هؤلاء الاشخاص من أصحاب تلك المشاريع يعتبرون من ضمن ضحايا النزاعات المسلحة.

٣- تعمل النزاعات المسلحة على تعطيل الاعمال والمصالح التجارية وهروب رؤوس الأموال بحثاً عن بيئة الامن والاستقرار التي تكون من أهم العناصر التي يقوم عليها الاستثمار، وهو ما يؤدي بالتالي الي ضعف الاقتصاد الوطني للدولة.

٤- خلال النزاعات المسلحة والحروب يتم إستخدام القوة والعنف المفرط، حيث يسعى كل طرف أن يصل الي النصر والغلبة مهما كلف ذلك من ضحايا في البشر والأموال.

٥- أنواع النزاعات المسلحة إما أن تكون بين دولتين أو أكثر وتسمى نزاعات دولية، أو بين القوة العسكرية للدولة وجماعات أو ميليشيات مسلحة وتسمى نزاعات داخلية، أو بين جماعتين في ذات الاقليم وتسمى نزاعات مدنية أو أهلية.

٦- جميع النزاعات المسلحة التي شهدتها البشرية على إختلاف أسبابها وانواعها ومواقفها لم تخلف ورائها إلا الخسائر التي طالت المجتمعات المدنية بشكل مباشر وغير مباشر وجعلتها تعاني الفقر والبطالة والهجرة القسرية.

٧- التطور التكنولوجي في الأسلحة القتالية أدي إلي تحديد الاهداف عن بعد بدقة عالية، فأنه أصبح بالإمكان تجنب إحداث الضرر في أرواح وأموال المدنيين ومنها ما يرتبط بمجالات الحياة اليومية من ماء وكهرباء وغذاء، وكذلك المشاريع الاقتصادية الحيوية ومع ذلك نجد أحياناً أنه يتم إستهداف بعض المشاريع الاستثمارية عمداً تحت ذريعة إيواء مقاتلين، وهو ما يؤدي في كل الأحوال الي خسائر إقتصادية كبيرة.

٨- تجد الشركات المحلية والاجنبية فرصة كبرى لنشاطها التجاري في مرحلة إعادة الاعمار بعد إنتهاء النزاعات المسلحة، وبالتالي يؤدي ذلك الي المساهمة في سرعة بناء إقتصاد الدولة.

٩- تقوم إقتصادات الدول على الاستثمار بشقيه المحلي والأجنبي وما يرتبط بذلك من مختلف أنواع الأعمال التجارية والسياحية والصناعية، وكل هذه الأعمال تحتاج إلي بيئة آمنة ومستقرة، وبالتالي فإن هذه البيئة لا يمكن أن تكون في حال قيام النزاعات المسلحة.

التوصيات:

١- يجب النص صراحة ضمن البروتوكولات والمعاهدات الدولية وقواعد القانون الدولي على منع أطراف النزاعات المسلحة والحروب من إستهداف الشركات الاجنبية والمصانع الانتاجية التي ترتبط بتقديم خدمة عامة.

٢- أن يكون لكل دولة صندوق مالي خاص لتعويض ضحايا النزاعات المسلحة، يتم تعزيزه بجزء من المساعدات الدولية، ويشمل هذا التعويض جميع المتضررين من النزاع المسلح اياً كان نوع الضرر الواقع عليهم.

٣- ضرورة وضع قواعد جديدة تضمن الحماية الكافية لضحايا النزاعات المسلحة.

٤- النص على منع أطراف النزاع من استهداف المشاريع الاستثمارية والمناطق الاقتصادية الهامة.

قائمه المراجع والمصادر:

اولاً: المراجع العربية:

١- د. علي بن سالم البادي – النزاعات المسلحة وأثرها على أعمال التجارة والاستثمار للدول – مجله افاق للعلوم العدد السابع عشر – سبتمبر ٢٠١٩.

٢- آثار الحروب على الاقتصادات العالمية – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مجلس الوزراء المصري نوفمبر ٢٠٢٣

٣- د. سعيد سالم جويلي، المدخل لدراسة القانون الدولي الانساني، دار النهضة العربية، القاهره،.٢٠٠٢

٤- بن عيسى زايد، التمييز بين النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية رسالة دكتوراه في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة محمد خضير بسكره، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق ،.٢٠١٧

٥- د. محمد سامي عبد الحميد، أصول القانون الدولي العام، الجزء الرابع، المنازعات الدولية، المجلد الاول، قانون الحرب، الاسكندرية، الطبعة الاولي ٢٠٠٣ ص .٢٥

٦- د. زكريا عزمي، من نظرية الحرب الي نظريه النزاع المسلح، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٧٨.

٧- د. عبد الغني محمود، القانون الدولي الانساني، دار النهضة العربية، القاهرة،.١٩٩١

٨- د. عبد الناصر ابو زيد، حقوق الانسان في السلم والحرب، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠٠٣.

٩- د. خالد مصطفي فهمي، القانون الدولي الإنساني (الأسس والمفاهيم وحماية الضحايا) دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ٢٠١١.

١٠- ماريا تيريزا دوتلي التدابير الوطنية اللازمة للبدء في تنفيذ القانون الدولي الانساني، دراسات في القانون الدولي الانساني، دار المستقبل العربي واللجنة الدولية للصليب الاحمر، ٢٠٠٠.

١١- تكلفة الصراع – الصراع في الشرق الأوسط يسفر عن خسائر فادحة في اقتصادات المنطقة – فيل دي إيموس وغايل بيير وبيورن روثر – مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر ٢٠١٧.

١٢-التداعيات الاجتماعية والاقتصادية المحتملة لحرب غزة على البلدان العربية المجاورة – الأمم المتحدة – الاسكوا ٢٠٢٣.

١٣-الأردن: دائرة الإحصاءات العامة.

١٤-العربي الجديد، إجراءات أردنية لاستيعاب الآثار الاقتصادية للعدوان ٢٤ نوفمبر ٢٠٢٣.

١٥- العربي الجديد، العدوان على غزة يهدد التجارة بين العراق والأردن: اعتصام الفصائل المسلحة، ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٣.

١٦- مني صالح الباشا – نحو استراتيجيه لإعادة الاعمار وتنميه المدن التاريخية المدمرة في مناطق الصراع العربي – المؤتمر الإقليمي العربي لإعادة الاعمار بالإمكانيات الذاتية للمناطق المدمرة- جامعه الدول العربية – القاهرة ٢٠٠٣.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Clifford F. Thies and Christopher F. Baum: The Effect of War on Economic Growth: CATO JOURNAL 2020.

2- world health organization (WHO) oPt Emergency Situation Update 16.

3-UNOCHA 2017.

4-OECD: economic outlook note Egypt.

5- focus-economics: Egypt Inflation October 2023.

6- Reuters: Egypt's inflation quickens to record 38% in September.

7 -Bloomberg: Egypt Pound Pares Black Market Losses as Credit Card Rules Ease.

8- Jordan un-2022: report results annual country.

9- times of Israel: Israel signs $15 billion gas deal with Jordan.

10- times of Israel: Israel signs $15 billion gas deal with Jordan.

11- times of Israel: Amman says it is pulling out of Jordan-UAE-Israel energy and .water deal.

12- Jordan un-2022: report results annual country.

13- s&p global rating: MENA Tourism Likely to Take a Hit from Israel-Hamas War.

14- oxford economics: Middle East escalation would pose mild recession risk.

15- Austerity Measures in Developing Countries: Public Expenditure Trends and the Risks to Children and Women: I. Ortez and m.cummins : 2013.

16- World Bank, Trading together: reviving Middle East and North Africa regional integration in the post-COVID era, 2020.

17- Jade Man-yin Lee and Eugene Wong, Suez Canal blockage: an analysis of legal impact, risks and liabilities to the global supply chain, 2021.

18- Reuters, Maersk to pause all container ship traffic through the Red Sea.

19- S&P Global, War risk premiums back in oil and shipping as Houthis seize vessel in Red Sea.

20- S&P Global, Lebanon banking crisis

21- Central Bank of Jordan, Annual Report 2022, 2023

22- R. Assaad and C. Salemi, The structure of employment and job creation in Jordan: 2010-2016, in The Jordanian Labor Mar- .ket: Between Fragility and Resilience, Oxford University Press, Oxford, 2019

23- Nelly El-Mallakh and Jackline Wahba, Syrian refugees and the migration dynamics of Jordanians: moving in or moving out?.2018; and Belal Fallah and others, The impact of refugees on employment and wages in Jordan, 2019

24- R. Assaad and C. Salemi, The structure of employment and job creation in Jordan: 2010-2016, in The Jordanian Labor Mar-. ket: Between Fragility and Resilience, Oxford University Press, Oxford, 2019.

25- The New Arab, Lebanon's tourism industry's recovery hampered by Israel's war on Gaza.

26- World Bank, The Fallout of War: The Regional Consequences of the Conflict in Syria, 2020.

27- IMF, The economic impact of conflicts and the refugee crisis in the Middle East and North Africa, 2016.

28- World Bank, Lebanon: promoting poverty reduction and shared prosperity: a systematic country diagnostic, 2015.

29- World Bank, The fallout of war: the regional consequences of the conflict in Syria, 2020.

30- IMF, The economic impact of conflicts and the refugee crisis in the Middle East and North Africa, 2016.

31- Fredrik Galtung and Martin Tisné , Integrity After War : Why Reconstruction Assistance Fails to Deliver to Expectations, Publication of The Governance and Social Development Resource

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

1-https://www.ochaopt.org/ar/content/hostilities-gaza-strip-and-israel-flash-update-71

2- https://www.ochaopt.org/ar/content/hostilities-gaza-strip-and-israel-flash-update-70

3-https://www.reuters.com/business/energy/israel-expands-gas-exports-egypt-energy-minister-says-2023-08-23/

4-https://www.reuters.com/business/energy/israeli-gas-exports-egypt-resume-small-quantities-2023-11-02/

5-https://www.bloomberg.com/news/articles/2023-10-26/egypt-pound-pares-black-market-losses-as-credit-card-rules-ease

6- https://english.ahram.org.eg/News/512338.aspx

7- https://www.aljazeera.com/news/2023/11/18/imf-could-augment-egypts-loan-programme-over-effects-of-gaza-war

8- https://english.aawsat.com/arab-world/4618816-middle-east-airlines-moves-most-its-planes-lebanon

9- https://gulfnews.com/opinion/op-eds/how-gaza-war-fallout-impacted-regional-tourism-1.99561717

10- https://www.jordannews.jo/Section-109/News/Jordan-tourist-numbers-slow-amid-the-siege-of-Gaza-32507

11-https://www.jordantimes.com/news/local/local-tourism-agencies-struggle-amid-gaza-war-witnessing-significant-drop-bookings

12-https://enterprise.news/egypt/en/news/story/6b948aec-8dcc-44e0-89b4-81dbe56c2bda

13-https://researchhub.wttc.org/factsheets/egypt

14-https://researchhub.wttc.org/factsheets/jordan

15-https://www.inss.org.il/social_media/rising-levels-for-economic-relations-between-israel-and-egypt/

16-https://www.imf.org/en/Publications/Staff-Discussion-Notes/Issues/2016/12/31/The-Economic-Impact-of-Conflicts-and-the-Refugee-Crisis-in-the-Middle-East-and-North-Africa-44228

17-https://carnegieendowment.org/research/2021/02/conflict-by-other-means-postwar-reconstruction-in-arab-states?lang=ar&center=middle-east

18-https://roayahstudies.com/international_terns/